

تقرير مراقب الحسابات		العربية
مراقب الحسابات		01/01/2025-31/12/2025
مراقب الحسابات		
الرأي		
رأي غير متحفظ	نعم	
رأي متحفظ	لا	
رأي معاكس	لا	
عدم إبداء رأي	لا	
أساس الرأي		
أساس الرأي غير المتحفظ	Ref #1	
أمور التدقيق الرئيسية	Ref #2	
معلومات أخرى	Ref #3	
مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية	Ref #4	
مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية	Ref #5	
تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى	Ref #6	

1

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة الأنوار لبلاط السيراميك ش.م.ع.ع ("الشركة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إنّ القوائم المالية المُرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجومرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم *مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية* الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين)، المنطبقة على عمليات تدقيق القوائم المالية للشركات ذات المصلحة العامة وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية للشركات ذات المصلحة العامة في سلطنة عُمان. وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إنّ أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

2

مسائل التدقيق الرئيسية

إنّ مسائل التدقيق الرئيسية تُمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً مُنفصلاً حول هذه المسائل.

خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم التجارية المدينة

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة للشركة 10,002,961 بما يُمثل 25.96% من إجمالي الأصول وبلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 815,994. إنّ عملية قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - الأدوات المالية تنطوي على استخدام تقديرات وأحكام هامة. وبالنظر إلى الطابع التقديري الذي تتسم به عملية قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة واستناداً إلى الزيادة الكبيرة في الذمم التجارية المدينة المتأخرة عن السداد كما في نهاية السنة، فقد اعتبرنا أنّ هذه المسألة تُمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمّنت إجراءات تدقيقنا من بين إجراءات أخرى ما يلي :

- التوصل إلى فهم عملية تقدير الشركة لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة وتقييم مدى ملاءمة منهجية خسائر الائتمان المتوقعة؛
- تقييم مدى معقولية الافتراضات والأحكام الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية قياس نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك تجزئة الذمم التجارية المدينة ومصادر البيانات الأخرى؛

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 11 Feb 2026

- اختبار المدخلات الرئيسية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة، مثل تلك المستخدمة لاحتساب مدى احتمالية الفشل في السداد والخسارة اللاحقة نتيجة هذا الفشل، وذلك من خلال مقارنتها بالبيانات السابقة؛
- تقييم مدى معقولية العوامل الاقتصادية الاستشرافية التي استخدمتها الشركة، وذلك من خلال مطابقتها مع المعلومات المتاحة للعموم؛
- تقييم مدى كفاية مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2025؛
- تقييم مدى كفاية بنود العرض والإفصاح.

الإفصاحات المتعلقة بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم التجارية المدينة واردة في الإيضاح 10 والإيضاح 31/هـ. من القوائم المالية. يرجى كذلك الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (iv) المتعلق بالمعلومات الجوهرية لسياسات المحاسبة، وإلى الإيضاح رقم 5 (iv) المتعلق بالتقديرات المحاسبية الخاصة بانخفاض قيمة الأصول المالية.

تقييم المخزون

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ مخزون الشركة، بالصافي من مخصص المواد بطيئة الحركة والمتقادمة، 6,152,360 (الإيضاح 9) بما يُمثل 15.9% من إجمالي الأصول. حيث يتكون المخزون من المواد الخام ومواد التغليف والبضاعة الجاهزة والمواد وقطع الغيار الهندسية والبضاعة في الترانزيت والبضاعة قيد التصنيع. علمًا بأنّ عملية تحديد قيمة المخزون تنطوي على استخدام الإدارة لأحكام وتقديرات هامة، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص المصروفات العامة وتقييم صافي القيمة القابلة للتحقق. يتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 2 - المخزون. ونظرًا لما تنطوي عليه عملية تقييم المخزون من تعقيدات وعدم يقين بشأن التقديرات، فقد اعتبرنا أنّ هذه المسألة تُمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمّنت إجراءات تدقيقنا من بين إجراءات أخرى ما يلي :

- تقييم مدى معقولية تقديرات الإدارة والتحقق من المنهجية التي تتبعها في عملية إجراء الحسابات وكذلك الأساس الذي تمّ الاستناد إليه في تخصيص المصروفات العامة والتأكد من مدى توافقها مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 2؛
- حضور عملية احتساب المخزون في نهاية السنة لتحديد أي مخزون بطيء الحركة والجامد؛
- فحص طرق تطبيق أساس تقييم المخزون فيما يتعلق بتحديد التكلفة، وقد تحققنا من سجلات الجرد الفعلي للمخزون وفواتير الشراء وسجلات تقدير التكاليف والمستندات الأخرى ذات الصلة. كما تحققنا من كفاءة معالجة تكلفة المصروفات العامة كجزء من عملية تقييم المخزون؛
- تقييم عينة من المخزون للتحقق من أنّه يتم إدراجه في تاريخ الإقرار بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، وذلك من خلال مقارنة أسعار مبيعات المخزون بعد تاريخ الإقرار؛
- مراجعة تقرير أعمار المخزون ودفاتر الأستاذ الخاصة بالمخزون لعينة مختارة منه، وذلك لتحديد أي مخزون بطيء الحركة والجامد والتأكد كذلك من مدى كفاية مخصص المخزون بطيء الحركة والجامد كما في 31 ديسمبر 2025؛
- التحقق من مدى كفاية وملاءمة بنود العرض والإفصاحات ذات الصلة.

يُرجى الرجوع إلى الإيضاح 4/ج للحصول على معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية والإيضاح 5/ iii) للاطلاع على التقديرات المحاسبية المتعلقة بالمخزون.

3

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة وتقرير حوكمة الشركة، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إنّ رأينا حول القوائم المالية لا يشتمل على المعلومات الأخرى ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، ممّا إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر

أنها تحتوي على أخطاء جوهرية. وإن خُصنا، استنادًا الى العمل الذي أنجزناه، إلى أنّ هناك خطأً جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

4 #

مسؤولية الإدارة والأطراف المُكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية

إنّ الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح المعنية الصادرة عن هيئة الخدمات المالية والأحكام المُنطبقة من قانون الشركات التجارية ولائحته التنفيذية المعمول بها في سلطنة عُمان، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المُكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

5 #

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنّه لا يمثل ضماناً بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعيار الدولية للتدقيق ستُمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إنّ خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأنّ الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل الى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا الى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إنّ خُلاصتنا تستند الى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعلُ الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

نحن نتواصل مع الأطراف المُكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نُقدم إقرارًا إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنَّها تؤثر على استقلاليتنا أو على الإجراءات المُتخذة للقضاء على التهديدات أو الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أنَّ مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرًا لأنَّه من المتوقع بشكل معقول أنَّ التأثيرات السلبية المُترتبة عن ذلك ستفوقُ فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

6

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

نُفيدُ بأنَّ القوائم المالية للشركة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 تُلبي، من كافة النواحي الجوهرية، الأحكام المُنطبقة من قانون الشركات التجارية ولائحته التنفيذية المعمول بها في سلطنة عُمان وكذلك متطلبات الإفصاح المعنية الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2025-31/12/2025	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
	اسم مكتب مراقب الحسابات
	BDO LLC